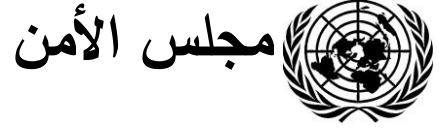


Distr.: General
20 March 2020
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره 2480 (2019) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة) حتى 30 حزيران/يونيه 2020، وطلب إليّ أن أقدم إلى المجلس تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ القرار. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في مالي منذ صدور تقريرتي السابق (S/2019/983)، المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2019، كما يتناول التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة الحالة في وسط مالي. ويقدم التقرير أيضاً معلومات مستكملة عن التعاون بين عناصر الوجود الأمني في مالي وتنفيذ خطة التكيف الخاصة بالبعثة.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

2 - اختتم الحوار الوطني الشامل في بامako في 22 كانون الأول/ديسمبر 2019 باعتماد أربعة قرارات وسلسلة من التوصيات. وتضمنت القرارات دعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية قبل أيار/مايو 2020 يعقبها استفتاء دستوري، وإعادة نشر القوات المسلحة المعاد تشكيلها وموظفي إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، واستعراض اتفاق السلام والمصالحة في مالي وفقاً للمادة 65 من الاتفاق. ورحبت كلتا الحركتين المسلحتين الموقعيتين على الاتفاق، وهما تنسيقية الحركات الأروادية وائتلاف الجماعات المسلحة، بنتائج الحوار. وأعربت الأحزاب السياسية للمعارضة التي كانت قد قررت عدم المشاركة في الحوار، في وقت لاحق، عن استعدادها للمضي قدماً وضمان التنفيذ الفعال للقرارات.

3 - ولذلك أعلنت الحكومة في 22 شباط/فبراير أن الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية ستجريان في 29 آذار/مارس و 19 نيسان/أبريل، على التوالي. وأعرب عدد من أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني عن القلق من احتمال أن يؤدي استمرار انعدام الأمن في وسط وشمال مالي وغياب سلطات الدولة إلى تعريض مراكز الاقتراع للخطر في بعض المناطق. إلا أنها أعربت عن استعدادها للمشاركة في



الانتخابات. وقررت الحكومة تنظيم الانتخابات على أساس التحديد القائم للمقاطعات الانتخابية، الذي لا يتضمن الدوائر الـ 11 ومنطقتي تاوديني وميناكا في شمال مالي المنشأة في عام 2016.

4 - وفي بيانين صدرا في 25 كانون الثاني/يناير و 16 شباط/فبراير على التوالي، اشترطت تنسيقية الحركات الأروادية لمشاركتها في الانتخابات ودعمها لها أن تدرج في الاقتراع الدوائر والمنطقتان المنشأة في عام 2016. كما دعت إلى إعادة الهيكلة الإقليمية والإدارية لضمان تمثيل أكبر لشمال مالي في المؤسسات الوطنية وكذلك مشاركة اللاجئين والنازحين الماليين. وفي 3 فبراير/شباط، أعلن الإمام محمود ديكو، وهو زعيم ديني يحظى بشعبية، أن حركته، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر 2019، لن تشارك، بخلاف ما كان مقررا في البداية، في الانتخابات.

5 - وفي 29 شباط/فبراير، نشرت المحكمة الدستورية القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات التشريعية. ومن أجل شغل 147 مقعدا، تلقت المحكمة 560 قائمة ضمت في المجموع 1 447 مرشحا، من بينهم 1 021 رجلا و 426 امرأة. ومن مجموع القوائم الـ 560 المقدمة، أُقرّ بصفة 546 قائمة.

6 - وكانت إحدى التوصيات الناتجة عن الحوار الوطني الشامل هي أن تقوم الحكومة بفتح حوار مع الزعيمين الإرهابيين أمادو كوفو وإياد أغ غالي، المدرجين على قائمة مجلس الأمن للجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. وفي مقابلة إعلامية أجريت في 10 شباط/فبراير، أعرب رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، عن تأييده لهذه المبادرة، مشيرا إلى أن التحدث مع الجهاديين لن يتناقض مع مكافحة الإرهاب. وفي نشرة صحفية صدرت في 8 آذار/مارس، اشترطت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الإرهابية للدخول في حوار مع السلطات خروج القوات الدولية من مالي.

7 - وفي باماكو، وبدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عقدت الحكومة حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار في عملية السلام والنظام السياسي الأوسع نطاقا، وذلك في 22 و 23 كانون الثاني/يناير. وشاركت في حلقة العمل ما مجموعه 200 امرأة من القيادات النسائية مثلت جميع مناطق مالي. وأوصي في حلقة العمل بتدابير محددة، منها زيادة عدد النساء في آليات اتفاق السلام من 3 إلى 30 في المائة؛ وإنشاء مرصد مستقل للمرأة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق؛ وإنشاء إطار رصد لمتابعة نتائج حلقة العمل. وأعربت الأطراف الموقعة على الاتفاق عن تأييدها الكامل للتوصيات.

8 - وقام رئيس وزراء مالي، بوبو سيسسي، بزيارة غاو في 27 و 28 كانون الثاني/يناير وتمبكتو في الفترة من 29 إلى 31 كانون الثاني/يناير على التوالي. وكان برفقته وزير التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، لاسين بوري، ورئيس أركان الجيش الجنرال عبد الله كوليبالي. وقام السيد سيسسي خلال زيارته بتدشين أعمال إعادة التأهيل على طريق غاو - سيفاري، وفاءً بوعد قطعه في أعقاب احتجاجات شعبية وقعت في سبتمبر/أيلول 2019. وفي الفترة من 4 إلى 6 آذار/مارس، قاد السيد سيسسي زيارة رسمية إلى كيدال وأغيلهوك وتسالييت رافقه فيها ثمانية وزراء حكوميين وممثلين عن المجتمع الدولي، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي. وقام الوفد بزيارة وحدة معاد تشكيلها من القوات المسلحة المالية في كيدال وتفقدا عدداً من مشاريع البنية التحتية.

ألف - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

9 - بوجه عام، أسهم الحوار الوطني الشامل في تخفيف حدة التوترات بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، ومكّن اختتامه الأطراف من إعادة تركيز اهتمامها على تنفيذ الاتفاق. وكثف الممثل الخاص، بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين، تحاوره مع الأطراف لاستثمار الزخم والتعجيل بوتيرة تنفيذ الاتفاق.

إعادة نشر الوحدة المعاد تشكيلها في شمال مالي

10 - في تطور هام في 13 شباط/فبراير، وصلت أول وحدة معاد تشكيلها من القوات المسلحة الوطنية إلى كيدال. وكانت المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة حاسمة في مساعدة الأطراف على التغلب على انعدام الثقة والتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق إعادة النشر، على النحو المتوخى في اتفاق السلام. ويسرت البعثة إعادة نشر الوحدة المعاد تشكيلها بمرافقة قافلة القوات المسلحة الوطنية المؤلفة من 35 مركبة من غاو إلى كيدال، وعن طريق توفير الأمن والوقود والبدلات الغذائية والأدوية وعن طريق تجديد المعسكرات. وتتألف الوحدة من سريتين تضمّان 240 فرداً، من بينهم 80 مقاتلاً سابقاً من تنسيقية الحركات الأروادية و 80 من ائتلاف الجماعات المسلحة. وتمت عملية النشر في كيدال دون وقوع حوادث كبيرة.

11 - ووصلت سرية من 118 جندياً إلى تمبكتو في 16 شباط/فبراير، تلتها سرية ثانية من 123 فرداً عسكرياً في 17 شباط/فبراير. وتقوم البعثة حالياً بتجديد معسكر آلية تنسيق العمليات، الذي يتألف من وحدات مختلطة، ويجري حالياً إيواء السرية مؤقتاً في المقر الإقليمي لقيادة القوات المسلحة الوطنية. ووصل ما مجموعه 289 فرداً من الوحدة المعاد تشكيلها من القوات المسلحة الوطنية إلى غاو في 21 شباط/فبراير، نشر 85 فرداً منهم في ميناكا في 11 آذار/مارس. وفي الطريق إلى ميناكا، قُتل فردان من الوحدة المعاد تشكيلها وجرح ثلاثة آخرون نتيجةً لهجوم بأجهزة متفجرة يدوية الصنع على القافلة، التي كانت ترافقها قوات دولية.

12 - وستقوم الوحدة المعاد تشكيلها، بمجرد دخولها حيز التشغيل، بتوفير الأمن للحاكم وغيره من ممثلي الدولة والمساهمة في الترتيبات الأمنية في المنطقة وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

13 - ولا تزال "المرحلة الاستدراكية" لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج المعجلة، التي تهدف إلى إدماج 510 مقاتلين سابقين إضافيين في القوات المسلحة الوطنية، قيد التنفيذ. ومن شأن تلك الجهود أن تزيد عدد المقاتلين السابقين من الحركتين الموقعتين على الاتفاق المدمجين في الجيش الوطني من 1 330 إلى 1 840. وتقوم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من مجموعة البنك الدولي والبعثة، بوضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين الذين خضعوا لعملية الإدماج ولكن أعلن أنهم غير صالحين للإدماج في قوات الدفاع والأمن الوطنية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

14 - في 4 شباط/فبراير، اعتمدت كل من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة المعنية بالإدماج الخطة الاستراتيجية الخاصة بكل منهما للفترة 2019-2023. ووفقاً لاتفاق جرى التوصل إليه بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، تهدف اللجنتان إلى إدماج 10 000 مقاتل سابق في الأجهزة

الأمنية. وسيجري إعادة استيعاب ما مجموعه 16 000 مقاتل سابق في مجتمعاتهم المحلية من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتوخى أن يستفيد المقاتلون المسرحون المتبقون البالغ عددهم 48 000 مقاتل من البرنامج الوطني للإنعاش المجتمعي.

لجنة متابعة الاتفاق

15 - عقدت لجنة متابعة الاتفاق دورتها الرابعة على المستوى الوزاري في بامako في 19 كانون الثاني/يناير، وهو أول اجتماع لها منذ آب/أغسطس 2019. وأيد المشاركون خطة إعادة نشر القوات المسلحة المعاد تشكيلها في شمال مالي، فضلا عن الترتيبات الأمنية لحركة القوافل والأسلحة الثقيلة. وشددوا أيضا على ضرورة تفعيل صندوق التنمية المستدامة لكفالة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الشمالية. وأكدت الأطراف الموقعة على الاتفاق من جديد التزامها بعملية السلام.

16 - وفي الاجتماع، قدم المراقب المستقل لتنفيذ اتفاق السلام تقريره الأخير، الذي أشير فيه إلى أنه في نهاية عام 2019، كان تنفيذ الاتفاق في أدنى مستوياته منذ أن بدأ المراقب المستقل ولايته.

17 - وفي 27 شباط/فبراير، عقدت لجنة متابعة الاتفاق دورتها العادية الثامنة والثلاثين في بامako. ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في نشر الوحدة المعاد تشكيلها وأحاطوا علما بالأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية مع التشديد على أهمية مواصلة المشاورات بين الأطراف المالية لمعالجة المخاوف المتعلقة. وقرروا أن يقوم كل طرف من الأطراف الموقعة على الاتفاق بتعيين ممثلين إضافيين في لجنة متابعة الاتفاق لتعزيز مساهمة المرأة في عملية السلام.

18 - وعقدت اللجنة التقنية للأمن اجتماعات منتظمة لمناقشة الطرائق المتعلقة بخطة إعادة نشر الوحدة المعاد تشكيلها. ورأس الممثل الخاص اجتماعا استثنائيا للجنة في 21 كانون الثاني/يناير لحل الخلافات بين الأطراف التي أعاققت بدء إعادة الانتشار.

التدابير السياسية والمؤسسية

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت النسبة المئوية للمسؤولين الإداريين المدنيين الموجودين في مراكز عملهم في شمال مالي مستقرة في مستوى 23 في المائة، مع نشر 60 في المائة من الحكام، و 42 في المائة من المحافظين، و 16 في المائة من نواب المحافظين. وفي منطقة موبتي، وسط مالي، كان عدد المسؤولين الإداريين المدنيين الموجودين في مراكز عملهم حتى 31 كانون الثاني/يناير قد انخفض من 30 في المائة إلى 27 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتضمن المسؤولون الموجودون الحاكم، و 75 في المائة من المحافظين، و 19 في المائة من نواب المحافظين.

20 - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، يظل التحويل المتوخى لنسبة 30 في المائة من إيرادات الدولة إلى الوحدات الإقليمية يشكل تحديا بسبب عدم وجود مؤسسات مصرفية وخدمات مالية في شمال مالي.

21 - واستمرت المشاورات فيما بين الأطراف الموقعة على الاتفاق بشأن إنشاء قوة شرطة إقليمية، بما في ذلك دورها وتمويلها وآليات الإشراف الخاصة بها.

تدابير العدالة والمصالحة

22 - حتى 1 آذار/مارس، كانت النسبة المئوية للقضاة الذين تقلدوا مناصبهم في منطقة موبتي وفي المناطق الشمالية قد زادت بصورة طفيفة مقارنة بنسبتها في الربع السابق، حيث بلغت حوالي 93 في المائة، مما أدى إلى معدل تقريبي قدره 82 في المائة لنشر السلطات القضائية. إلا أن انعدام الأمن ظل يتسبب في تغيب بعض الموظفين عن العمل وانتقالهم.

23 - وواصلت البعثة تقديم الدعم المادي والتقني لتعزيز الظروف الأمنية وأوضاع العمل للمسؤولين القضائيين والعاملين في مجال القضاء، ولأمن السجون وإدارتها، بما فيها السجون التي يوجد فيها نزلاء يشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم ذات صلة بالإرهاب أو أدينوا بها. واعتمدت سلطات مالي، بالتعاون مع البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خريطة طريق في 20 شباط/فبراير، وخطة عمل لمنع التطرف العنيف في السجون.

24 - وواصلت البعثة، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقديم الدعم التقني إلى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك التوجيه بشأن إدارة القضايا والتحقيقات القضائية.

باء - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في الوسط

25 - وواصلت السلطات المالية جهودها الرامية إلى تيسير مبادرات الحوار والمصالحة في وسط مالي ضمن الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي. وفي الفترة من 10 إلى 14 شباط/فبراير، عقد إطار التشاور التابع للأمانة الدائمة سلسلة من الاجتماعات في موبتي مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والشركاء التقنيين المشاركين في جهود المصالحة، ومع ممثلي قبيلتي دوغان وفولاني من باندياغارا وبانكاس ودوينترا وكورو بدعم من البعثة. والسكان في تلك المناطق هم الأشد تضرراً من العنف. وشملت الإجراءات العاجلة التي تم تحديدها لتحقيق الاستقرار في المنطقة نزع سلاح كل جماعات الدفاع عن النفس، وتفكيك نقاط التفتيش غير القانونية، ومعالجة النزاعات المتصلة بالأراضي، وإشراك أطراف ثالثة من الوسطاء التقليديين من أطراف ثالثة في جهود تسوية النزاعات. وقامت البعثة، بالتنسيق مع الحكومة، بتيسير سلسلة من الحوارات بين القبائل أدت إلى توقيع اتفاق سلام محلي في قرية سومادوغو بمنطقة موبتي في 25 كانون الثاني/يناير.

26 - وقام السيد سيسي بزيارة منطقة موبتي في 22 و 23 شباط/فبراير، في أعقاب هجوم وقع على قرية أوغوسوغو في 14 شباط/فبراير قتل فيه ما لا يقل عن 37 شخصاً، وجرح ستة آخرون، وفقد بحسب التقارير 20 شخصاً. وأصدر إنذاراً نهائياً أمهل فيه جماعة دان نان أمباساغو، وهي جماعة من جماعات الدفاع عن النفس يتألف معظم أعضائها من قبيلة دوغان، ثلاثة أيام لتفكيك نقاط التفتيش التي أنشأتها على طول طريق رئيسي في منطقة موبتي. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، اشترطت مجموعة دان نان أمباساغو لتنفيذ تلك الإجراءات عودة الجيش الوطني إلى هذه المناطق. وفي 26 شباط/فبراير، نفذت قوات الأمن المالية قرار السيد سيسي بتفكيك نقاط التفتيش على طول إحدى الطرق الرئيسية.

27 - واستمرت البعثة في تعزيز مشاركتها مع المجتمعات المحلية في مقاطعات باندياغارا وبانكاس وكورو في إطار عملية بافالو التي تنفذها (انظر الفقرتين 47 و 48 أدناه). وأدى وجود البعثة وعملياتها لتوسيع نشر القوة، التي تشمل تعزيزات بطائرات عمودية مسلحة وقوات إضافية، إلى تمكين الجيش الوطني من تسريع وتيرة عملياته وحماية المدنيين.

28 - وواصلت البعثة دعم برنامج الحكومة للإنعاش المجتمعي في منطقة موبتي. وحتى الآن، انضم ما مجموعه 352 مقاتلاً سابقاً من جماعات الدفاع عن النفس والمليشيات بصورة طوعية إلى البرنامج، الذي يهدف إلى تيسير إعادة استيعاب 3 387 من المقاتلين السابقين والشبان المعرضين للخطر المرتبطين بجماعات الدفاع عن النفس والمليشيات في الحياة المدنية.

29 - وفي عدة حوادث، منعت دوريات البعثة من المرور من قبل سكان محليين يُعتقد أن جماعات مسلحة محلية حشدتها. ورداً على ذلك، كثفت البعثة أنشطتها في مجال التوعية والاتصال بدرجة أكبر، بالتنسيق مع السلطات المالية. وأدت هذه الجهود إلى تحسن عام في الحالة. وفي الفترة من 9 إلى 11 كانون الثاني/يناير، قام وزير البيئة والتنمية المستدامة بزيارة مقاطعات باندياغارا وبانكاس وكورو. وأوضح الوزير، في تحاوره مع السكان المحليين، بمن فيهم ممثلو منظمات المرأة والشباب وشيوخ القبائل وأفراد المليشيات، دور البعثة وشجع على التعاون الوثيق بين السكان والبعثة.

جيم - التطورات الإقليمية

30 - في 13 كانون الثاني/يناير، شارك في مؤتمر قمة لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل دعا إلى عقده في باو، فرنسا رئيس ذلك البلد. وفي إعلان صدر في ختام مؤتمر القمة، أكد رؤساء الدول من جديد التزامهم بمكافحة الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية وتكثيف جهودهم تحت قيادة مشتركة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوة بارخان تركز على مثلث ليباكو - غورما. ورحبوا بالإجراءات المتخذة بالفعل وشدوا على ضرورة زيادة التعاون. وإضافة إلى ذلك، أعلنوا عن إنشاء تحالف من أجل منطقة الساحل، وهو إطار جديد يجمع بين المبادرات في مجالات الأمن وإعادة بسط سلطة الدولة وبناء القدرات، فضلاً عن المبادرات الإنمائية.

31 - وفي 6 شباط/فبراير، أعلنت حكومة فرنسا نشر 600 جندي إضافي لتعزيز عملية بارخان، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى 100 5 جندي. وأشارت إستونيا وتشيكيا والدانمرك والسويد إلى أنها تتظر في تقديم مساهمات إلى فرقة عمل تابوكا التابعة لعمليات القوات الخاصة والتي تقودها فرنسا. وسيتم نشر تلك القوات الخاصة من بلدان أوروبية في مالي إلى جانب القوات الخاصة الفرنسية لنقل الدراية المتخصصة إلى القوات المسلحة الوطنية.

32 - وعقد رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مؤتمرهم السادس في نواكشوط، موريتانيا، في 25 شباط/فبراير، وأكدوا فيه من جديد التزامهم بمواصلة مكافحة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الإرهابية في منطقة الساحل، وكرروا دعوتهم إلى زيادة الدعم الدولي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلى هامش المؤتمر، وقّعت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إضافة ملحقة باتفاقها التقني لضمان مواءمته مع الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2480 (2019). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت القوة المشتركة بحسب التقارير في عمليات منسقة مع القوات الفرنسية والجيوش الوطنية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر في منطقة الحدود

الثلاثية. وحتى 29 شباط/فبراير، كان قد أنفق من الشريحة الأولى (6,2 ملايين دولار) التي حولها الاتحاد الأوروبي إلى البعثة في شباط/فبراير 2018 دعماً للقوة المشتركة، وفقاً للاتفاق التقني، مبلغ إجمالي قدره 1 841 743,06 دولاراً، وهو ما يمثل معدل إنفاق قدره 30 في المائة. وتعلقت معظم النفقات بتوفير الوقود ثلثه حصص الإعاشة الميدانية والمكونات.

33 - وطلب الاتحاد الأفريقي في ختام دورته العادية الثالثة والثلاثين في 10 شباط/فبراير، إلى مفوضيته أن تضع إطاراً بشأن النشر المحتمل لقوة تتألف من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات و 3 000 جندي لمدة ستة أشهر، من أجل مواصلة ردع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

ثالثاً - التطورات الأمنية الرئيسية

34 - استمرت الفترة قيد الاستعراض بزيادة في أنشطة الجماعات الإرهابية في شمال ووسط مالي ووقوع اشتباكات بين تلك الجماعات، وبتعزيز نفوذ تنسيقية الحركات الأزوادية في شمال مالي، واستمرار العنف بين القبائل في الوسط.

شمال مالي

35 - ظلت الهجمات الإرهابية تشكل التهديد الرئيسي في شمال ووسط مالي. وسُجلت تلك الهجمات في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو في الشمال وفي منطقتي موبتي وسيغو في الوسط. ونسبت معظم الهجمات إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أو تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، أو أعلنت المسؤولية عنها من قبلهما. وظلت قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة والقوات الدولية هي أهدافها الرئيسية. واستُهدف المدنيون كذلك، في منطقة موبتي في أغلب الحالات.

36 - وأضافت الاشتباكات بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى درجةً جديدة من التعقيد إلى الوضع الأمني في شمال ووسط مالي. ويبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قد وسّع مناطق نشاطه لتشمل أجزاء من منطقتي غاو وتمبكتو، اللتين كانتا في الماضي منطقة عمليات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وأفادت التقارير بوقوع اشتباكات بين الجماعتين في وسط مالي ومنطقة تمبكتو. وأدى توسع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أيضاً بحسب التقارير إلى انقسام داخل جماعة "كتيبة تحرير ماسينا"، وهي جزء من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، مع إعلان العديد من المقاتلين الفولانيين الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. كما استمر ورود تقارير عن هجمات شنتها جماعات إرهابية على مقاتلين منتسبين لائتلاف الجماعات المسلحة، مما أسهم في زيادة إضعاف الائتلاف.

37 - وواصلت تنسيقية الحركات الأزوادية تعزيز نفوذها في شمال مالي. واستمرت التنسيقية، فيما يتجاوز معقلها في كيدال في توفير الأمن في منطقة تمبكتو، مع توسيع نفوذها في منطقتي ميناكا وغاو. وعقب اشتباكات وقعت في كانون الأول/ديسمبر 2019 بين مقاتلي الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وقّعت التنسيقية وجناح واحد من ائتلاف الجماعات المسلحة اتفاقاً أمنياً في ميناكا في 12 كانون الثاني/يناير. وأضفى الاتفاق الطابع الرسمي على دور التنسيقية بوصفها إحدى جهات توفير الأمن في المنطقة. كما عززت التنسيقية تحالفها مع الجناح الآخر في الائتلاف، مما أتاح له إنشاء مركز قيادة في كيدال حيث لم يكن للائتلاف وجود فيه منذ عام 2014.

وسط مالي

38 - استمر تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي نتيجةً لاستمرار توسع الجماعات الإرهابية، ولا سيما في مقاطعات بانكاس وباندياغارا وكورو في منطقة موبتي، وكذلك حول ديابالي بمنطقة سيغو. واستمرت الهجمات على المدنيين، كجزء من العنف بين القبائل. وسُجل عدد أكبر من الهجمات على قرى دوغون من الهجمات المسجلة على قرى الفولاني.

39 - وأسفر هجوم شنته جماعات إرهابية في 22 كانون الثاني/يناير على مركز الحرس الوطني في ديونغاني بدائرة كورو في منطقة موبتي عن مقتل سبعة من أفراد الحرس الوطني وجرح ثمانية آخرين. وأدى هجوم لاحق في 24 كانون الثاني/يناير على بلدة ديونغاني وإحراقها إلى انسحاب القوات المسلحة الوطنية من موقعها ونزوح 880 مدنيا.

40 - وفي 30 كانون الثاني/يناير، وقع السيد كيتا مرسوما بإطلاق عملية ماليكو بهدف استعادة سيادة مالي على مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وميناكا وتاوديني وموبتي وسيغو. ونص المرسوم على أن قادة منطقتي وسط وشمال مالي العسكريتين لهم السلطة على قوات الأمن والقوات شبه العسكرية. وإضافةً إلى ذلك، أعلن عن تجميع القوات الوطنية في معسكرات أكبر تتوافر لها حماية أفضل والانسحاب من القواعد الأصغر حجما.

الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

41 - ظلت البعثة والقوات الدولية مستهدفة من الهجمات غير النمطية. ووقع 22 هجوما على البعثة، منها 7 في منطقة موبتي، و 6 في كيدال، واثنان في ميناكا، و 3 في تمبكتو، و 4 في غاو. وأسفرت هذه الهجمات عن إصابة 43 من حفظة السلام. وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تسبب ما مجموعه 20 هجوما على البعثة في وفاة مقاول واحد وإصابة 25 من حفظة السلام.

42 - وارتفع خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد الهجمات ضد القوات الوطنية والدولية باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، ولا سيما ضد قوات الدفاع والأمن الوطنية في الوسط وقوات البعثة في الشمال. وظلت هذه الحوادث تشكل خطرا رئيسيا يهدد جميع القوات، بما في ذلك القوافل على طرق الإمداد الرئيسية والقوافل على الطرق الثانوية. وانخفض عدد الهجمات المعقدة التي استهدفت قوات الدفاع والأمن الوطنية ومعسكرات البعثة.

43 - وفي 9 كانون الثاني/يناير، شن هجوم منسق بنيران غير مباشرة على المعسكر الذي تشغله البعثة والقوات المسلحة الوطنية والقوات الدولية في تيساليت بمنطقة كيدال. فسقط ما مجموعه 15 قذيفة هاون وصاروخا داخل المرفق وحوله، مما أدى إلى جرح 20 شخصا، من بينهم 13 من حفظة السلام التابعين للبعثة وموظفان وطنيان يعملان لدى القوات الدولية. وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجوم.

44 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، اصطدمت مركبة تابعة للبعثة المتكاملة بجهاز متفجر في كيدال، مما أدى إلى جرح اثنين من حفظة السلام. وفي 23 كانون الثاني/يناير، استهدف مهاجمون مجهولون معسكر البعثة في كيدال في هجوم بنيران غير مباشرة. وأطلقت عشر قذائف هاون على المرفق، مما أدى إلى إصابة أحد حفظة السلام بجروح خطيرة.

الهجمات ضد المدنيين

45 - ظل المدنيون يقعون ضحايا لهجمات الجماعات الإرهابية، والعنف القبلي، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وأعمال اللصوصية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع بحسب التقارير 266 حادثاً قُتل فيها 247 مدنياً وجرح 119 واختُطف 72. ويمثل هذا الرقم زيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي قتل خلالها 200 مدني في 269 حادثاً. ووقع أكثر من 60 في المائة من الهجمات المميتة ضد المدنيين في منطقة موبتي. وقُتل ما مجموعه 218 شخصاً في وسط مالي في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 4 آذار/مارس.

46 - وفي 16 كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر مسلحة قرية سندا في منطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 14 مدنياً وإصابة العشرات. وكان الهجوم الذي أوقع أكبر عدد من القتلى هو ذلك الذي سُجل في 14 شباط/فبراير، حيث هاجمت عناصر مسلحة أوغوسوغو بمنطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 37 مدنياً، معظمهم من قبيلة الفولاني واحتراق منازل ومخازن حبوب. وأدت هذه الهجمات ضد السكان المدنيين، إلى جانب العنف القبلي، إلى نزوح المزيد من السكان، بما في ذلك إلى موريتانيا، ودفع المسؤولين الإداريين المدنيين إلى ترك وظائفهم.

رابعا - حماية المدنيين

47 - أدت الزيادة في أنشطة الجماعات الإرهابية في شمال ووسط مالي وانسحاب قوات الدفاع والأمن الوطنية من بعض المناطق إلى نزوح أعداد جديدة من السكان وزيادة عدد المدنيين المهددين بالعنف البدني. واستهدفت عملية سيكا التي تنفذها البعثة، في الشمال الشرقي، وعملية بافالو، التي تنفذها في الوسط، إلى التقليل إلى أدنى حد من الفراغ الذي خلفه انسحاب قوات الدفاع والأمن الوطنية في بعض المناطق. وفي منطقة غاو، سُجل ما مجموعه 64 حادثاً لحماية المدنيين منذ كانون الثاني/يناير مقارنة بـ 72 حادثاً سُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويمكن أن يكون الانخفاض الطفيف في عدد الحوادث نتيجة لمواصلة عملية سيكا الجارية على طول محور أنسونغو - لابيغانغا.

48 - وفي منطقة موبتي، تأثرت المناطق المتاخمة لبوركينا فاسو في مقاطعة كورو بشكل خاص بانعدام الأمن. وأدت الهجمات المتكررة إلى نزوح المدنيين إلى قرية دونا بن، في كوميون ديونغاني، حيث يقدر عدد الذين التمسوا اللجوء منهم بحوالي 880. ونُشرت عملية بافالو في المنطقة ووفرت الحماية لموقع النزوح الرئيسي في دونا بن. كما ردت قوة البعثة على هجوم على قرية غورتي في 29 كانون الثاني/يناير لمنع وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وأسفر تقريب قواعد العمليات المؤقتة للبعثة من السكان المحليين عن نتائج إيجابية وأسهم في تحسين نظرة المجتمعات المحلية إلى حفظة السلام والحد من عدد الاحتجاجات ضد دوريات البعثة في مقاطعتي باندياغارا وبانكاس.

49 - ولتعزيز استجابة البعثة من خلال آليات الإنذار المبكر، نفذت البعثة مشروعاً تجريبياً لخط اتصال مباشر في منطقة موبتي. وتم تفعيل الرقم المجاني في 16 كانون الثاني/يناير. وأدت بعض المكالمات الهاتفية إلى نشر قوات برية تابعة للبعثة في قرية غوني في دائرة كورو، في 7 شباط/فبراير، وفي قرية أوغوسوغو في دائرة بانكاس، في 14 شباط/فبراير. وفي حين كان نشر قوات في غوني تدخلاً ناجحاً، فقد واجهت عملية النشر في أوغوسوغو قيوداً تشغيلية فيما يتعلق بمجالي الملاحة والاتصالات.

تقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن الوطنية

- 50 - واصلت البعثة تقديم الدعم لقوات الأمن الوطنية ولفرقة التحقيقات المتخصصة، بما في ذلك في مجال فحص مسرح الجريمة ومن خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة.
- 51 - وأجرت البعثة سلسلة من عمليات توسيع نشر القوات، التي تضمنت عملية العاصفة الريحية لإقامة وتعزيز معسكر القوات المسلحة الوطنية في ديابالي على وجه السرعة. ونفذت البعثة أيضا عملية مماثلة، هي عملية "الغاردان"، في تيسيت، بالتنسيق مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.
- 52 - وبالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، نظمت البعثة دورة تدريبية في باماكو لفائدة 12 ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية بشأن مكافحة الإرهاب، ودورة تدريبية بشأن التدخل المهني في موبتي، شارك فيها 28 ضابطا. ونُظمت أيضا ثلاث دورات تدريبية مشتركة بشأن موضوعي البحث الوقائي المتصل بحوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتأمين العملية الانتخابية.
- 53 - وفي كانون الثاني/يناير، أكملت القوات المسلحة الوطنية أول تدريب تمهيدي لفائدة الدرك في باماكو على إدارة مخزون الأسلحة والذخائر. وسلمت البعثة إلى السلطات المالية المركز الوطني للتدريب على إدارة الأسلحة والذخائر الذي أنشئ مؤخرا في كاتي، بمنطقة كوليكورو. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية على إدارة أخطار المتفجرات، درّبت البعثة قوات الدفاع والأمن الوطنية على البحث عن الأجهزة المتفجرة والكشف عنها، وعلى إبطال الذخائر المتفجرة، فضلا عن تنظيم دورة تدريبية لفائدة ضباط الأركان.

خامسا - حالة حقوق الإنسان

- 54 - لا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق بشدة. فقد وثّقت البعثة 123 حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مما يعكس زيادة قدرها 51 حالة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ويشمل هذا العدد 114 تجاوزا ارتكبتها الجماعات المسلحة و 9 انتهاكات ارتكبتها القوات الوطنية. وتألّفت الحالات السّالغ عددها 123 حالة من مقتل 222 مدنياً، و 20 حالة اختفاء قسري، وإصابة 72 فرداً، واختطاف أو فقدان 46 شخصاً. وأبلغ عن وقوع أكثر بقليل من نصف هذه الحالات في منطقة موبتي (62 حالة). وسُجلت حوادث أيضاً في منطقة غاو (20)، وكيدال (6)، وميناكا (14)، وسيغو (6) وتمبكتو (15).
- 55 - وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كانت الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة مسؤولة عن أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان التي بلغ عددها 66 حالة. ووقعت أغلبية تلك الحالات (49) في مناطق تنشط فيها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وقد نُسب ما لا يقل عن 10 حالات أخرى إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى و 7 حالات إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. ورغم تسجيل نصف الحالات تقريبا (27) في منطقة موبتي، تم توثيق حالات أخرى في مناطق غاو (14)، وكيدال (4)، وميناكا (6)، وسيغو (1)، وتمبكتو (14). وشملت هذه الحالات عمليات قتل واختطاف عشوائية ومحددة الهدف، وعمليات حرق للمراكز الصحية.

56 - وتواصلت حالات العنف القبلي مخلفة تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال. وكانت الجماعات المسلحة التابعة للقبائل ضالعة في 31 تجاوزاً في سياق أعمال العنف بين القبائل، والتي سُجلت جميعها في منطقة موبتي. وكانت عناصر مسلحة من قبيلة الفولاني مسؤولة عن 24 عملية أدت إلى مقتل 80 مدنياً، في حين ارتكبت جماعات مسلحة من قبيلة دوغون 7 عمليات كانت أهدافها أكثر دقة وتنسيقاً وتسببت في مقتل ما لا يقل عن 67 مدنياً. ونُسبت العمليتان البارزتان المنفذتان خلال هذه الفترة كلتاهما إلى جماعات مسلحة من قبيلة دوغون. وبين 15 و 16 كانون الثاني/يناير، شنت مجموعة من الدوزو (صيادون تقليديون) هجوماً محدد الهدف على قرية سيندا، أسفر عن مقتل 14 مدنياً من قبيلتي الفولاني والتاماشيك. ويُزعم أن الهجوم الذي وقع في أوغوسوغو في 14 شباط/فبراير، والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 37 مدنياً، قد نفذته رجال مسلحون من قبيلة دوغون.

57 - وسُجل ما مجموعه عشرة تجاوزات نُسبت إلى جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق في مناطق غاو (2) وكيدال (2) وميناكا (6). وشملت الحالات عمليات قتل نُسبت إلى الحركة العربية الأروادية وحركة إنقاذ أزواد، وسرقة نُسبت إلى تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، وحالة حرمان تعسفي من الحرية تورطت فيها تنسيقية الحركات الأروادية.

58 - وكانت قوات الدفاع والأمن الوطنية ضالعة في تسع حالات تم فيها ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان تضمنت عمليات قتل خارج نطاق القضاء واختفاء قسري أثناء تنفيذ عمليات عسكرية في الوسط. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، قيل إن 26 رجلاً من قبيلة الفولاني أُعدموا. فعقب اعتقالهم على يد القوات المسلحة الوطنية في ماليانا بمنطقة موبتي، عُثر على أشلائهم في بئر في ندوكالا بمنطقة سيغو. وفي بيان مؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت الحكومة عن فتح تحقيق في ذلك الحادث. وتُحقّق البعثة حالياً في ادعاءات بشأن قتل ثلاثة رجال خارج نطاق القضاء وبشأن الإخفاء القسري لثلاثة آخرين، نُسبت إلى القوات المسلحة الوطنية في ديابالي، عقب هجوم وقع في 26 كانون الثاني/يناير استهدف معسكر الدرك في سوكولو، بمنطقة سيغو.

59 - وفي 28 كانون الثاني/يناير، أمرت محكمة الاستئناف في باماكو بالإفراج مؤقتاً عن الجنرال أمارو هايا سانوغو والمتهمين معه في انتظار محاكمتهم التي أُرجئت إلى أجل غير مسمى. وكان المتهمون قادوا انقلاباً واستولوا على السلطة في عام 2012. ووجه الناشطون في مجال حقوق الإنسان انتقادات علنية لقرار المحكمة.

60 - وواصلت البعثة دعم أنشطة لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي تلقت، منذ إنشائها، أكثر من 16 183 شهادة، أدلت النساء بنسبة 60 في المائة منها. ومن المقرر عقد جلسيتين مواضيعيتين علنيتين في حزيران/يونيه.

61 - ووثقت البعثة ثماني حالات عنف جنسي ارتكبتها جماعات إرهابية وجماعات مسلحة موقعة على الاتفاق والقوات المسلحة الوطنية. وشملت هذه الحالات فرض عناصر متطرفة مزعومة في منطقة تمبكتو الزواج القسري على أربع فتيات؛ وتعرض امرأتين للاغتصاب على يد عناصر في حركة إنقاذ أزواد في ميناكا حسب ما ورد في بلاغات؛ وتعرض فتاة لاغتصاب جماعي نُسب إلى عناصر في تنسيقية الحركات الأروادية والجبهة الوطنية للمقاومة في غاو؛ وتعرض فتاة في الخامسة من عمرها لاعتداء جنسي على يد أحد أفراد القوات المسلحة الوطنية في غاو.

- 62 - وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة لإشراك المجتمع المدني في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، استضافت البعثة حلقة عمل في 21 كانون الثاني/يناير شارك فيها 113 زعيما من الزعماء الدينيين الإسلاميين لمناقشة الدور الذي يمكن أن يؤديه المجلس الإسلامي الأعلى في معالجة هذه المسألة الخطيرة في مالي. وعقب حلقة العمل، وقع رئيس المجلس الإسلامي الأعلى إعلانا تضمن التزامات ذات صلة بهذه المساعي، بما في ذلك إصدار فتوى للتبديد بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع.
- 63 - ولا يزال الأطفال يعانون من أعمال العنف. وبوجه عام، تم توثيق 174 انتهاكا جسيما تعرض لها 103 أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يعكس زيادة بنسبة 23 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتعرض ما مجموعه 10 أطفال للقتل و 9 أطفال آخرين للتشويه. ومع أن بعض الجناة لا يزالون مجهولي الهوية، فقد نُسبت 97 حالة إلى جماعات مسلحة متطرفة عنيفة شنت أيضا 39 هجوما على مرافق تعليمية، وقتلت أو خطفت مدرّسين، وأُتلفت مواد تعليمية، وأُحرقت فصولا دراسية، وطالبت بإغلاق المدارس العلمانية أو العادية، ودعت إلى إنشاء مدارس قرآنية، لا سيما في منطقتي موبتي وتمبكتو. واستمر ارتفاع عدد المدارس المغلقة في شمال ووسط مالي ليصل إلى 151 مدرسة.
- 64 - وإجمالا، قامت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق بتجنيد واستخدام 75 طفلا، من بينهم 52 طفلا من قبل ائتلاف الحركات الأزوادية و 23 طفلا من قبل ائتلاف الجماعات المسلحة. وحاليا، تدعو الأمم المتحدة المدعي الخاص المعني بمكافحة الإرهاب إلى نقل 17 صبيا يُفترض أنهم قاصرون تم احتجازهم في بامako بتهمة الارتباط بالجماعات المسلحة إلى هياكل حماية الأطفال.
- 65 - ولتعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، واصلت البعثة وشركاؤها تنظيم دورات لبناء قدرات ممثلي المجتمع المدني وقوات الدفاع والأمن ونقابة المحامين والمحكمة العليا والمحكمة الدستورية، بما في ذلك بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في إطار جهود لمكافحة الإرهاب.

سادسا - الحالة الإنسانية

- 66 - منذ صدور تقريره السابق، زاد عدد المشردين داخليا في مالي، ليصل مجموعهم إلى 218 000 شخص، بعد أن كان يبلغ 199 385 شخصا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ومثلت النساء نسبة 54 في المائة من مجموع المشردين داخليا، وتعرض أكثر من 30 في المائة من المشردين داخليا للتشريد أكثر من مرة منذ فرارهم من ديارهم. وتسببت الهجمات العنيفة في الوسط في موجات يومية من التشريد. وفي خطة الاستجابة الإنسانية الجديدة للفترة 2020-2022، حددت الاحتياجات التقديرية لتمويل المساعدات الإنسانية بمبلغ 390 مليون دولار، مما يعكس زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بالعام السابق.
- 67 - وظل عدد اللاجئين الماليين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر مستقرا عند 140 800 لاجئ كما كان عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا تزال مالي تستضيف حوالي 26 670 لاجئا من البلدان المجاورة، وظل عدد ملتمسي اللجوء ثابتا عند 1 008 أشخاص. ومنذ بداية عام 2020، حدثت عمليات تشريد كبيرة عبر الحدود حيث التمس عدد يفوق 2 000 أسرة مالية ونيجيرية ملاذا في أنديرامبوكان. وخلال الفترة من 10 إلى 20 شباط/فبراير، وصل إلى موريتانيا أكثر من 1 000 لاجئ مالي.

68 - وظل من الصعب إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين للحماية والمساعدة في وسط وشمال مالي بسبب أعمال اللصوصية، وأنشطة الجماعات الإرهابية، والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية، وانسحاب القوات المسلحة الوطنية من بعض المناطق الواقعة في هاتين المنطقتين في مالي، ولا سيما في منطقتي غاو وميناكا. وواصلت أجهزة الدولة الانسحاب من المناطق الأكثر تضررا من العنف، مثل دائرة أنسونغو. وفي الشمال والوسط، بلغ عدد المدارس المغلقة 1 151 مدرسة، مما جعل أكثر من 330 000 طفل محرومين من التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى إضرابات المدرسين المستمرة عددا أكبر من الأطفال دون دراسة لفترات طويلة من الزمن.

69 - ويُتوقع أن يحتاج نحو 4,3 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية في عام 2020 نتيجة لتدهور الحالة الأمنية، مقارنة بـ 3,2 ملايين شخص في نهاية عام 2019. ومن بين هؤلاء، من المتوقع أن يواجه 1,1 مليون شخص مستويات متأزمة من انعدام الأمن الغذائي خلال موسم الجذب، الممتد من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، وهو ما سيكون أعلى رقم يسجل في السنوات الخمس الماضية.

سابعاً - الحالة الاقتصادية

70 - تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد في مالي سينمو بمعدل 5,0 في المائة في عام 2020، وهي نسبة أقل من المتوسط المسجل في الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2019 الذي بلغ 5,4 في المائة. ومن المتوقع أن ينمو معدل التضخم بنسبة 1,9 في المائة في عام 2020، و 2,0 في المائة في عام 2021، و 2,1 في المائة في عام 2022. وظل انعدام الأمن يؤثر سلباً على قطاع الزراعة وصيد الأسماك وقطاع تربية الماشية، وهما قطاعان اقتصاديان يمثلان 80 في المائة من القوى العاملة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي العام، يساهم تزايد تفاوت الدخل ومعدلات الفقر في تزايد حدة التوترات الاجتماعية والاقتصادية، التي تتجلى بوجه خاص في إضراب للمعلمين لا يزال جارياً.

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت الموافقة على تمويل 70 مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر للبعثة و 13 مشروعاً من مشاريع الصندوق الاستئماني، بلغ مجموعها 2,45 مليون دولار و 3,61 ملايين دولار، على التوالي. وتمول المشاريع أنشطة تتعلق بالتماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات، وتقديم الدعم التقني إلى الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، وبناء مراكز شرطة في منطقة موبتي، وتوطيد السلطة القضائية، وتنظيم الانتخابات التشريعية. وإضافةً إلى ذلك، أطلق صندوق بناء السلام سبعة مشاريع جديدة بلغت قيمتها الإجمالية 16 مليون دولار، دعماً لبرامج منع نشوب النزاعات والوساطة، وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، والإجراءات الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، ومبادرات في المجال الجنساني ومجال النهوض بالشباب.

72 - وفي 6 شباط/فبراير، ترأس السيد سيبي أول اجتماع للجنة التوجيهية لصندوق التنمية المستدامة. وأقر الاجتماع دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية للصندوق.

ثامنا - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

73 - حتى 10 آذار/مارس، نُشر ما مجموعه 12 179 فردا عسكريا، أي ما يعادل نسبة 91,6 في المائة من القوام المأذون به البالغ 13 289 فردا. ويشمل الأفراد 35 مراقبا عسكريا و 477 ضابطا من ضباط الأركان و 11 667 فردا من أفراد الوحدات. ومثلت النساء 3,8 في المائة من الأفراد العسكريين. واكتمل نشر وحدة الطائرات العمودية المتوسطة للأغراض العامة في تمبكتو بوصول العدد المتبقي من الحمولات والأفراد. ويجري حاليا إيفاد كتيبة مشاة خفيفة إلى نفس الموقع، وأصبحت أول سرية مشاة عملياتية في الميدان منذ شهر شباط/فبراير.

أفراد الشرطة

74 - حتى 10 آذار/مارس، نُشر ما مجموعه 1 726 فردا من أفراد الشرطة، أي ما يعادل 90 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 920 فردا. وكان من بين هؤلاء 298 فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، منهم 79 امرأة، و 1 428 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، منهم 156 امرأة.

المدنيون

75 - حتى 5 آذار/مارس، نُشر 89 في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بمن في ذلك 93 في المائة من الموظفين الدوليين، و 79 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و 88 في المائة من الموظفين الوطنيين. وشغلت النساء نسبة 25 في المائة من الوظائف الدولية (نفس مستوى النسبة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، و 28 في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و 16 في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين.

تنفيذ خطة التكيف الخاصة بالبعثة

76 - واصلت البعثة توطيد وجودها وأنشطتها في وسط مالي من أجل زيادة الدعم المقدم للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي الذي أنشأته الحكومة وتعزيز حماية المدنيين. وأُوفد إلى موبتي ما مجموعه 19 موظفا مدنيا إضافيا، من بينهم موظف تخطيط.

77 - وواصلت البعثة والأمانة العامة تكثيف جهود التواصل مع البلدان المساهمة بقوات من أجل توفير القدرات التي تتوخاها خطة التكيف الخاصة بالبعثة. وتتضمن الخطة إنشاء فرقة عمل متنقلة لمواجهة الحالات الناشئة، مما يمكن البعثة من تعبئة، في أي وقت، القدرات اللازمة، والتي تتضمن ما يلي: وحدتان من وحدات قوة الرد السريع؛ وثلاث وحدات من القوات الخاصة؛ ووحدتان للاستطلاع على المدى البعيد؛ وأربع وحدات طائرات عمودية متوسطة للأغراض العامة؛ وثلاث وحدات طائرات عمودية مسلحة؛ ووحدة طائرات عمودية هجومية؛ ووحدة طائرات نقل جوي تكتيكي من طراز C-130؛ ووحدتان للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع باستخدام طائرات ثابتة الجناحين وأربع وحدات باستخدام منظومات جوية غير مأهولة؛ وفريقان جراحيان ميدانيان وثمانية أفرقة معنية بإبطال ذخائر متفجرة. وستكون فرق العمل المتنقلة مضاعف قوة وستعزز قدرة البعثة على التفاعل مع المجتمعات المحلية يوميا. وستنشئ البعثة أيضا مركز قيادة متقدم ستشره مع فرقة العمل المتنقلة لقيادة هذا العنصر المعزز أثناء التدخلات.

78 - وجرى تحديث بيانات احتياجات الوحدات لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة على أرض الواقع. وواصلت البعثة والأمانة العامة تنقيح بيان الاحتياجات التشغيلية الخاصة بالاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لتحديد الثغرات في قدرات البعثة واحتياجاتها لتنفيذ ولايتها. وقد أرشد بيان الاحتياجات التشغيلية صياغة البيانات الجديدة لاحتياجات الوحدات المتصلة بالاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وسيدعم أيضا عملية اقتناء القدرات التجارية.

79 - وبدأت الأمانة العامة الأعمال التحضيرية لمؤتمر تشكيل القوات من أجل البعثة. وأشارت بعض البلدان المساهمة بقوات بالفعل إلى اعتزامها التعهد بتقديم قدرات جديدة للبعثة المتكاملة، في حين أشارت بلدان أخرى إلى استعدادها لإعادة تشكيل وحداتها الموجودة بالفعل في الميدان من أجل تلبية احتياجات الخطة، ولا سيما بزيادة عدد مهام الطائرات العمودية والمنظومات الجوية غير المأهولة.

80 - وتتطلب خطة التكيف، بما في ذلك إنشاء فرقة العمل المتنقلة، توسيع القواعد الموجودة في غاو وموبتي، فضلا عن بناء مهبط جديد للطائرات في كيدال. وقد خصصت الحكومة مساحة إضافية تبلغ 49,45 هكتارا للبعثة المتكاملة في غاو. وقامت البعثة بتطهير المنطقة وتأمينها. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال البناء في نيسان/أبريل. ولم ترد الحكومة بعد في طلب البعثة الحصول على مزيد من الأراضي في موبتي. ووافقت الحكومة على بناء مدرج جديد في كيدال، حيث انطلقت أعمال إزالة الألغام والبناء في أواخر شباط/فبراير.

81 - وتشمل الميزانية المقترحة للبعثة للفترة 2021/2020 التكاليف المرتبطة بخطة التكيف التي أسفرت عن زيادة صافية قدرها 5 في المائة مقارنة بميزانيته للفترة 2019/2020.

الجهود الرامية إلى تحقيق الأداء الأمثل

82 - أجرى قائد القوة تقييما لأداء سبع وحدات عسكرية. وكان أداء ست وحدات مرضيا. وتم تحديد عدد من الممارسات الفضلى، التي شملت تركيب كاميرات ومعدات مراقبة مجهزة بأدوات للرؤية الليلية من أجل تأمين المعسكرات وتنظيم التدريب. وكان لدى إحدى الوحدات أوجه قصور في فهم الولاية وفهم سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين، فضلا عن المحاذير المتعلقة بقدرتها على إجراء دوريات خارج المعسكر. ويجري وضع تدابير محددة الهدف لمعالجة تلك النقص.

83 - وتم التوصل لحل لمشكلة الحالة المذكورة في رسالتي المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2019/1004) التي تتعلق بقيام إحدى الوحدات بمنع الوصول إلى الجزء الذي كانت تشغله من معسكر الأمم المتحدة، وتمكنت أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للبعثة المتكاملة من الوصول إلى مرافق المطار.

84 - وتم تقييم ست وحدات من وحدات الشرطة المشكّلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلصت التقييمات إلى أن أداء الوحدات الست كلها كان مرضيا. وشملت الممارسات الجيدة جمع معلومات استخبارية عن طريق الدوريات بفضل إقامة علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية وتعزيز الدعم اللوجستي.

85 - وتمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، نُظمت دورات تدريبية قبل النشر وأثناء العمل في البعثة للتوعية بالتهديدات الناجمة عن المتفجرات وتدابير التخفيف من حدتها من أجل تعزيز تأهب الأفراد النظاميين والمدنيين العاملين في البعثة. وقدمت آلية التنسيق البسيطة المساعدة إلى دولتين من الدول

الأعضاء على إنشاء فريقين تدريبيين متنقلين في غاو وكيدال لتحسين أداء الوحدات وسلامتها وأمنها. وإضافة إلى ذلك، أرسل بلدان من البلدان المساهمة بقوات تباعا 17 و 24 ناقلة أفراد مدرعة إضافية إلى قطاع الوسط وقطاع الشمال.

الإطار الاستراتيجي المتكامل

86 - استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق وتشجيع التكامل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، متشيا مع الرؤية العامة والأولويات المشتركة المحددة في الإطار الاستراتيجي المتكامل.

87 - ودعما للانتخابات التشريعية المقبلة، أنشأت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريق دعم مشترك له مهام محددة ومتكاملة. وتوفر البعثة الدعم السياسي والأمني والتقني واللوجستي، في حين يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا مشتركا للتبرعات للهيئات الانتخابية، ويقدم الدعم لمبادرات التربية المدنية ومبادرات الاتصالات، ولحل المنازعات والنزاعات، ولبناء القدرات.

88 - وفي موبتي، وتحت قيادة السلطات الإقليمية، أنشأت البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آلية تنسيق لدعم عودة المشردين داخليا. وساعدت هذه الآلية على تعبئة الموارد اللازمة لهؤلاء الأشخاص، بما في ذلك توفير الأمن والأنشطة المدرة للدخل.

89 - وفي تمبكتو، تعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبعثة على بلورة مشروع يهدف لتعزيز تعليم الشباب عن طريق الجامعات. وسيسهم المشروع، الممول عبر الصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي، في تشجيع عودة أجهزة الدولة إلى المنطقة، وكذلك في تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

90 - واصلت البعثة تعزيز الأمن في معسكراتها فيما يتعلق بالتهديدات المحددة والمتوقعة. وقد وضعت الصيغة النهائية للخطة الأمنية المتكاملة لمقر البعثة في باماكو وتمت الموافقة عليها، ووضعت إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة.

السلوك والانضباط

91 - تم تسجيل ادعاءين متعلقين بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، وبخاصة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بتنظيم دورات تدريب تمهيدية وتذكيرية لجميع فئات الأفراد، إلى جانب إجراء تقييمات للمخاطر وأنشطة تواصل والتوصية باتخاذ تدابير تخفيف في مناطق عملياتها.

القضايا البيئية

92 - واصلت البعثة اتخاذ خطوات تهدف إلى تحسين إدارة النفايات التي تخلفها وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وإلى إدارة حالات الطوارئ البيئية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة استعراض خططها المتعلقة بإدارة النفايات.

تاسعا - ملاحظات

93 - رغم التقدم المحرز صوب تنفيذ اتفاق السلام، لا تزال الحالة في مالي ومنطقة الساحل تبعث على القلق بشدة في ظل تدهور الأمن وتزايد الهجمات المنفذة في المنطقة. وقد سيطرت الجماعات الإرهابية المتحالفة مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية على مساحات أكبر، وهي تتنافس على امتلاك النفوذ. واستمرت الهجمات التي تستهدف القوات الوطنية والدولية، وقد تكبدت قوات الدفاع والأمن الوطنية أكبر قدر من الخسائر. ووقع أكثر من نصف الهجمات كلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في وسط مالي، ومثل المدنيون حوالي ثلث الضحايا لهذه الهجمات. وأنا أدین بشدة الهجمات التي تستهدف المدنيين وحفظة السلام التابعين للبعثة والقوات الوطنية والدولية، وأدعو السلطات المالية إلى تكثيف جهودها الرامية لمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم. وأود أن أحيي شجاعة وتضحية جميع الرجال والنساء الذين يواصلون العمل في هذه البيئة الشديدة الصعوبة والخطورة من أجل تنفيذ مهمة كل منهم.

94 - وأرحب بإعادة تأكيد رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ورئيس فرنسا التزامهم أثناء مؤتمر القمة المعقود في باو، فرنسا، وأثناء المؤتمر السادس لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعقود في نواكشوط، بتوحيد صفوفهم وتعزيز التعاون والتنسيق من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، كما أرحب بإنشاء الائتلاف من أجل الساحل. ولكي تستقر الأوضاع في مالي وفي منطقة الساحل، يجب أن تكون الاستجابة منسقة ومتعددة الأبعاد، وأن تشمل نهجا متكاملًا تعتمد الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية. وتظل البعثة واحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية الكثيرة.

95 - ورغم الحالة الأمنية الحرجة، قد أحرز تقدم كبير في عملية السلام وصوب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، الذي يظل هو السبيل المجدي الوحيد لمعالجة الأزمة في مالي ولكي تستقر الأوضاع فيها. وقد أسفر اختتام الحوار الوطني الشامل عن دينامية أكثر إيجابية ومكّن الأطراف من تركيز اهتمامها مجدداً على تنفيذ اتفاق السلام. ويبعث على التفاؤل عدد من الإنجازات التي تتضمن إعادة نشر الوحدة المعاد تشكيلها من القوات المسلحة الوطنية في شمال مالي، واستئناف عقد اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق وموافقتها على زيادة مشاركة المرأة في الآلية، وزيارة السيد سيسي إلى كيدال. ويبعث على التفاؤل أيضاً الأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات التشريعية والمشاورات المعقودة بين الجهات المعنية لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات تشريعية ذات مصداقية وشاملة وسلمية. بيد أن ترجمة هذه الإنجازات إلى تحسينات ملموسة في الأوضاع على أرض الواقع سيستغرق وقتاً طويلاً. وسيطلب التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها مالي مزيداً من الجهود من جانب الأطراف، ومزيداً من الإرادة السياسية والموارد والدعم.

96 - ومثلت إعادة نشر الوحدة المعاد تشكيلها في كيدال وغاز وتمبكتو خطوة أساسية نحو إعادة بسط سلطة الدولة في شمال مالي. ويمثل وصول أفراد أول وحدة معاد تشكيلها أول وجود رسمي للقوات المسلحة الوطنية في كيدال منذ أن سيطرت قوات المتمردين على المدن الرئيسية في شمال مالي في آذار/مارس 2012. وكانت للمساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص أهمية حاسمة في تغلب الأطراف على انعدام الثقة والعديد من المشاكل والأفكار المسبقة، والتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق إعادة النشر. وقدمت البعثة أيضاً دعماً لوجستياً حيويًا لإعادة النشر، وهو ما يعكس الدور المحوري الذي تواصلت البعثة القيام به في مالي لمساعدة الأطراف المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام وتهيئة الحيز الملائم لتنفيذ عملية السلام. وستساعد الوحدة المعاد تشكيلها، ما إن تصبح جاهزة للعمل تماماً، على تعزيز القوات المسلحة الوطنية في شمال مالي، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لإعادة بسط سلطة الدولة وجهود مكافحة الإرهاب من أجل

تمهيد الطريق نحو حضور أكبر لإدارة الدولة وأجهزة العدالة. وأرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الموقعة على الاتفاق لتنظيم مرحلة استدرائية تهدف إلى إدماج 515 مقاتلاً سابقاً إضافياً من خلال البرنامج المعجل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو الإدماج لكي يتم نشرهم في شمال مالي في إطار الوحدة المعاد تشكيلها.

97 - وكما ورد في تقارير السابقة، ظلت مشاركة المرأة في عملية السلام في مالي هامشية. وقد أتاح تنظيم حلقة العمل الرفيعة المستوى التي جمعت أكثر من 200 امرأة مالية يمثلن الحكومة والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق والمجتمع المدني فرصة هامة لمناقشة التدابير الرامية إلى معالجة الحالة الراهنة. وأرحب بالتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل الداعية إلى تعزيز مشاركة المرأة وإلى موافقة الأطراف الموقعة على الاتفاق على إشراك المرأة في آليات رصد الاتفاق، وهي خطوة أولى مهمة. أما انخفاض عدد المرشحات المسجلات لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة فيذكر بضرورة اتخاذ تدابير أطول أجلاً لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية في مالي ولضمان أن تمثل المرأة 30 في المائة من المسؤولين المنتخبين، كما ينص على ذلك القانون في مالي.

98 - وتشكل الانتخابات التشريعية المقبلة جزءاً من العملية السياسية الهادفة لمعالجة المظالم. ويُعتبر تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية في حدود الجدول الزمني المحدد مسألة حيوية لاستقرار البلد. وأدعو جميع الجهات المعنية الوطنية إلى السعي إلى تحقيق طموحاتها السياسية بطريقة بناءة وإلى تجاوز خلافاتها عن طريق الحوار.

99 - وفي وسط مالي، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة تزايد أعمال العنف بين القبائل التي يزيد من حدتها وجود الجماعات الإرهابية. وأرحب بالمبادرات التي اتخذتها السلطات المالية لوقف أعمال العنف، بما في ذلك من خلال العديد من المبادرات المحلية للسلام والمصالحة وزيادة التعاون والتنسيق مع البعثة. وأدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تفكيك الميليشيات، إلى جانب تكثيف الجهود الرامية لإعادة بسط سلطة الدولة من أجل تجنب ترك فراغات أمنية خطيرة. ولا يزال الدعم الذي تقدمه البعثة ضرورياً لمساعدة قوات الأمن المالية على حماية المدنيين.

100 - وقد أحرزت البعثة تقدماً كبيراً نحو تحسين وضعها وتجهيز نفسها من أجل تنفيذ ولايتها الموسعة بطريقة أكثر تكاملاً واستباقية وتركيزاً على الناس، وواصلت تعديل خططها للتكيف. وتتوخى الخطة إعادة تشكيل العنصر العسكري الذي يشمل إنشاء فرقة عمل متنقلة لتعزيز قدرة البعثة على نشر القوات في جميع أنحاء البلد. ومن شأن ذلك أيضاً أن ييسر تنقل الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة وأن يمكّن البعثة من العمل بطريقة أكثر استباقية وتركيزاً على المجتمعات المحلية. ويتوقف النجاح في تنفيذ لخطة التكيف على الدعم المقدم من الشركاء. وأكرر الدعوة التي وجهتها إلى جميع الدول الأعضاء بأن تساهم بالقدرات المطلوبة وبرصد موارد كافية تتواءم مع احتياجات ولاية البعثة وذلك لكي تقي الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب إطار العمل من أجل حفظ السلام. وأدعو حكومة مالي إلى تيسير نشر القدرات الإضافية، بما في ذلك بإنهاء صياغة الاتفاق المتعلق بتخصيص مزيد من الأراضي لمعسكرات البعثة في موبتي. وهذه خطوة بالغة الأهمية للسماح للبعثة المتكاملة بزيادة حجم وجودها المدني والعسكري في الوسط، وتقديم مساعدة أفضل للسلطات المالية في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وتحسين حماية المدنيين.

101 - ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة في مالي. فقد كان هناك ما مجموعه 3,2 ملايين مواطن مالي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام 2019، ومن المتوقع أن يزداد ذلك العدد في عام 2020. كما أصبح حوالي 1,1 مليون شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. ولتلبية تلك الاحتياجات الإنسانية، يلزم توفير المزيد من الموارد. وأهيب بالشركاء الدوليين أن يوفر التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية. فمن الضروري توفير التمويل الكافي، ولا سيما قبل موسم الجذب، لتلبية احتياجات الجماعات المحلية الأكثر ضعفا.

102 - وأشعر بالقلق أيضا من تدهور حالة حقوق الإنسان التي طغت عليها الهجمات الإرهابية في شمال ووسط مالي التي استهدفت أجهزة الأمن الوطني، وحفظة السلام، والقوات الدولية، والمدنيين بشكل متزايد. وقد تورطت قوات الأمن المالية ذاتها في انتهاكات لحقوق الإنسان. كما وقع المدنيون ضحايا لهجمات نفذتها جماعات الدفاع عن النفس، بما في ذلك نتيجة لتصورها أنهم يدعمون الجماعات الإسلامية. ويشكل الإفلات من العقاب أحد العوامل التي تقف وراء تفاقم أعمال العنف حاليا في مالي، ولهذا يجب محاسبة مرتكبي أعمال العنف.

103 - وأود أن أعرب عن عميق تقديري للممثل الخاص لمالي ورئيس البعثة، السيد محمد صالح النظيف، على أداء دوره القيادي بامتياز وعلى تفانيه. وأود أن أثني على جميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين لالتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في مالي. وأود أن أعرب أيضا عن خالص امتناني للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأعضاء فريق الوساطة الدولي، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين على دعمهم الثابت لمالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 10 آذار/مارس 2020

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة					
	الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			أفراد وحدات الشرطة المشكّلة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
أرمينيا	1		1						
النمسا	2		2						
بنغلاديش	1 280	16	1 296	1		1	237	43	281
بلجيكا	33	6	39						
بنن	242	18	260	16	1	17	133	5	155
بوتان	5		5						
البوسنة والهرسك	1	1	2						
بوركينافاسو	1 045	35	1 080	19	9	28	130	10	168
بوروندي	1		1						
كمبوديا	266	25	291						
الكاميرون		1	1	7	3	10			10
كندا	4	1	5	8	6	14			14
تشاد	1 406	41	1 447	12	1	13			13
الصين	410	16	426						
كوت ديفوار	355	8	363	12	14	26			26
تشيكيا	4	1	5						
الدانمرك	65	8	73						
مصر	1 069	2	1 071				130	10	140
السلفادور	190	16	206						
إستونيا	4		4						
إثيوبيا	1		1						
فنلندا	4		4	1	1	2			2
فرنسا	23	1	24	13	1	14			14
غامبيا	4	1	5						
ألمانيا	340	20	360	8	7	15			15
غانا	135	19	154	3		3			
غواتيمالا	2		2						
غينيا	841	30	871	5	6	11			11

البلد	الأفراد العسكريون									أفراد الشرطة		
	الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			أفراد وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
إندونيسيا	10	10		4	1	5				4	1	5
إيران	1	1										
أيرلندا	12	12										
إيطاليا	1	1		2		2						
الأردن	64	64		8		8				8		8
كينيا	13	13										
لاتفيا	1	1										
ليبيريا	102	15	117									
ليتوانيا	35	2	37									
لكسمبرغ	2	2										
مدغشقر				2		2				2		2
موريتانيا	4	4										
المكسيك	2	1	3									
نيبال	154	4	158		1	1				1	1	2
هولندا	4	1	5	5	1	6	5			5	1	6
النيجر	861	12	873	24	10	34	24			24	10	34
نيجيريا	75	8	83	1	1	2	1			102	40	142
النرويج	10	4	14	3	2	5	3			3	2	5
باكستان	56	56										
البرتغال	2	2		2	1	3				2	1	3
رومانيا	120	6	126									
السنغال	997	52	1 049	14	7	21	281	30	311	295	37	332
سيراليون	18	4	22									
إسبانيا	1	1		2		2				2		2
سري لانكا	249	249										
السويد	193	35	228	3	2	5				3	2	5
سويسرا	7	7			1	1					1	1
توغو	885	49	934	14	2	16	260	19	279	274	21	295
تونس	79	7	86	30	1	31				30	1	31
تركيا												
أوكرانيا	8	1	9									
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	3	3										
الولايات المتحدة الأمريكية	9	9										
المجموع	11 711	468	12 179	219	79	298	1 272	156	1 428	1 491	235	1 726

